

قانون رقم ٩ لسنة ١٩١٢

المخاص بوقاية الطيور النافعة للزراعة

رقم ٥٢٨

المكان

R
343
C
1

الحكومة المصرية

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢

لوقاية الطيور النافعة للزراعة

واللائحة والقرارات الخاصة به



إعيد طبعه لنظارة الداخلية

المطبعة الأميرية بمصر

٢٩١٣

(٥٠٠/١٩١٣/٢٨١٣/٢٠٢)

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢

لوقاية الطيور النافعة للزراعة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية ومواقفة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرارى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٢ ابريل ١٥ مايو سنة ١٩١٢ طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩

أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى

تتمتع الامور الآتى بيانها وهى :

أولا - صيد الطيور الميئة فى ملحق هذا القانون على الاطلاق أو القبض
عليها أو قتلها

ثانيا - نقل هذه الطيور أو التجول بها للبيع أو حجبها أو عرضها للبيع أو بيعها
أو شرائها حية كانت أو ميتة

ثالثا - صيد هذه الطيور بالدبق (أو قضبان الخيط)

المادة الثانية

لناظر الاشغال العمومية أن يضيف الى ملحق هذا القانون أى نوع من الطيور
النافعة للزراعة

المادة الثالثة

لا يتناول المنع المقرر في المادة الأولى من هذا القانون من يكون بيده رخصة من نظارة الأشغال العمومية بالقنص على الطيور وحبسها وعمل مجموعات منها لغرض من الأغراض العلمية

المادة الرابعة

من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا فإذا هو أقدم عليها ثانيا في مدى سنة واحدة من التاريخ الذي فيه تصبح العقوبة الأولى نهائية يعاقب بالحبس لمدة لا تتعدى اسبوعا وبغرامة لا تزيد على جنية مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

المادة الخامسة

كل طير استحصل عليه بمخالفة أحكام هذا القانون أو وقعت المخالفة بسببه يضبط ويصبح ملكا للحكومة وكذا الشباك والأدوات والفضاخ والأسلحة النارية التي تكون قد استعملت في مخالفة أحكام هذا القانون

المادة السادسة

إذا أقيمت الدعوى في آن واحد على الأجانب والأهالي عن مخالفة واحدة يكون النظر في تلك المخالفة من اختصاص القضاء المختلط لجميع المتهمين

المادة السابعة

يلغى من قرار ناظر الداخلية الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٣ بشأن الصيد ما يخالف هذا القانون

المادة الثامنة

على ناظرى الحفانية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
ويبتدئ العمل به بعد نشره بأسبوع في الجريدة الرسمية ما

صدر بمرأى رأس التين في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ عباس حلى

ناظر الاشغال العمومية	ناظر الحفانية	أمر الحضرة الخديوية
اسماعيل سرى	حسين رشدى	رئيس مجلس النظار
		محمد سعيد

الملحق

قنبرة	وروار
أبو فصادة	أبو قردان
كروان	هدهد
عصفور التين البكفيك	عصفور مغنى
	عصفور سقسكولا
	عصفور آكل الذباب
	عصفور بيتيت
	زقزاق مطوق
	زقزاق بلدى
	زقزاق شامى

لائحة بشأن الصيد

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٩٠٠ طبقا للامر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هوآت :

- ١ — لا يجوز لأحد مباشرة الصيد بدون الحصول على رخصة من محافظ أو مدير الجهة التي يقيم فيها مقابل دفع مبلغ مائة قرش صاغ وهذه الرخصة يسرى مفعولها في كافة أنحاء القطر المصرى لمدة عام واحد ابتداءه أول يونيو من كل سنة وهي شخصية لا يجوز التنازل عنها للغير
- ٢ — ينبغي ابراز هذه الرخصة عند كل طلب من مندوبى الحكومة
- ٣ — تحول رخصة الصيد حاملها حق الصيد مدة النهار من شروق الشمس الى غروبها سواء كان الصيد بالبندقية أو بالشباك
- ٤ — لا يجوز الصيد :
 - (أ) فى أملاك الغير مالم يسمح به مالكيها أو مأموروه
 - (ب) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعزب وبوجه عام على مسافة تقل عن مائتين وخمسين مترا من أى مسكن

(ج) بالشباك في أراضى الغير التي لم يمن محصولها بعد
(د) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة أو أى نوع من
الطيور والحوانات المملوكة للغير

٥ - لا تصرف رخص الصيد لأحد من الآتى ذكرهم :

- (١) الأشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة
- (٢) الأشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية
- (٣) الأشخاص المحكوم عليهم فى مواد التشرد أو السرقة أو النصب
أو الخيانة أو العصيان أو التعدى على رجال السلطة العمومية
- (٤) الأشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس

٦ - تسحب رخص الصيد من الأشخاص الذين تصدر عليهم بعد
الحصول عليها أحكام من قبيل ما توخخ فى المادة السابقة

٧. - ينتهى الحق فى رفض اعطاء رخص الصيد للأشخاص المحكوم عليهم
المتوه عنهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة بعد مضى خمس سنوات
من انتهاء مدة العقوبة

٨ - يكون للديرين فى المديرية الحق المطلق فى اعطاء وعدم اعطاء
رخص الصيد لأهالى البنادر والقرى بحسب ما يترأى لهم

٩ - للحافظين والمديرين الحق فى إصدار قرارات خصوصية يعينون بها
ابتداء وانتهاء فصل الصيد فى كل جهة وأنواع الطيور والحوانات التى لا يجوز
صيدها ، ولم أيضا ان يمنوا الصيد فى جهات معينة أو يقيدوه بشروط خاصة

١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٢٠
الى ١٠٠ قرش صاغ وفى حال العودة الى ارتكاب المخالفة فى خلال السنة يجوز

الحكم بالحبس لنفاية سبعة أيام وانما في حالة الصيد بملك الغير بدون رضى المالك فلا بد من تقديم الشكوى من صاحب الشأن
ويحكم القاضى بمصادرة الاسلحة وآلات الصيد في حالة العود للخالفه
وفي الحالة المتصوص عليها في المادة السادسة وفي مثل هذه الحالة يحكم على المخالف باستحضار تلك الاسلحة والآلات أو بدفع ثمنها بحسب ما يقدره القاضى لها بحيث ان لا يقل هذا الثمن عن ١٠٠ قرش صاغ

١١ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما

٤ مايو سنة ١٩١٢ (١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠)

محمد سعيد

قـرـار

من نظارة الأشغال العمومية

رقم ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٤٦ ادارة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٩ الصادر بتاريخ ٩ مايو
سنة ١٩١٢ بشأن وقاية الطيور النافعة للزراعة

قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

يضاف الى ملحق القانون المذكور الطير المعروف باسم صقير

المادة الثانية

على جناب مدير مصلحة الزراعة تنفيذ قرارنا هذا ما

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

قرار

منع الصيد في بحيرة المنزلة

محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة
الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت :

(١) ممنوع صيد الطيور والحيوانات في الجزء من بحيرة المنزلة الداخل ضمن
دائرة اختصاص هذه المحافظة

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م.

محمد محمود

٢٩ أغسطس سنة ١٩١٢

قرار

الصيد في الاسماعيلية - منع صيد الغزلان

محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة
الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

قرر ما هوآت :

- (١) ممنوع صيد الغزلان بالسلاح أو بالمطاردة أو بالباز أو بأى طريقة أخرى
في المنطقة الواقعة بين تل العروق وتل الفضة في ضواحي الاسماعيلية
بدون تصريح خاص من المحافظة
- (٢) كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المبينة بالمادة
العاشرة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٤ مايو سنة ١٩١٢ المشار
إليه أعلاه
- (٣) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام مآ
٢٠ يناير سنة ١٩١٣ (١٢ صفر سنة ١٣٣١) محمد محمود

قرار

صادر من نظارة الداخلية في ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣

حيث أنه من الصالح العام حماية الطيور النافعة للزراعة
وحيث أنه من اللازم أيضا حماية السمك من سوء المعاملة الناشئ له عند أخذه
بالشباك أو الفخاخ على شاطئ البحر
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٠٣

المادة الاولى

ممنوع صيد الطيور بواسطة قضبان المخطط وذلك في جميع انحاء القطر المصري

المادة الثانية

ممنوع أيضا صيد السمك بواسطة الشباك أو الفخاخ وذلك في كل أراضي
الحكومة الكائنة على مسافة تقل عن ألف متر من شواطئ البحر

المادة الثالثة

من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ
وفي حال ارتكاب المخالفة يصير مصادرة الطيور المصطادة وكذلك قضبان
المخطط والشباك والفخاخ وكل ما استعمل لارتكاب المخالفة

ملحوظة — وإن يكن بموجب قرار نظارة الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠٣
لايسوغ اطلاق العيارات النارية على مسافة تقل عن ٢٥٠ مترا من محلات
السكن أو الطرق العمومية أو السكك الحديدية أو الآثار أو الترع المعلقة للاحاة
أو قتال السويس إلا أن محافظة القتال تسمح بالصيد في جهة الرسوة بيورسعيد
على مسافة مائة متر من الأماكن المذكورة

ARRÊTÉ.

du Ministère de l'Intérieur du 23 juin 1903.

Considérant qu'il est de l'intérêt général de protéger les oiseaux utiles à l'agriculture ;

Considérant qu'il y a lieu aussi de protéger les cailles contre les mauvais traitements résultant de leur prise dans les filets ou les pièges sur le bord de la mer ;

Vu la délibération de la Cour d'Appel Mixte en date du 10 juin 1903 :

ART. 1^{er}.—La chasse au moyen de gluaux est interdite sur tout le territoire égyptien.

ART. 2.—Est également interdite la chasse des cailles au moyen de filets ou pièges sur les terrains du Gouvernement situés à une distance moindre de 1,000 mètres des rivages de la mer.

ART. 3.—Les contrevenants au présent arrêté seront punis d'une amende n'excédant pas 100 P.T.

En cas de contravention, les produits de la chasse seront confisqués, ainsi que les gluaux, filets, pièges et tout article qui aura servi à la commettre.

N.B.—Quoique l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 9 février 1903 défende de tirer des coups de feu à une distance moindre de 250 mètres des habitations, des voies publiques et ferrées, des endroits d'antiquités, des canaux navigables et du Canal Maritime de Suez, cependant le Gouvernorat du Canal permet la chasse à Raswa, Port-Saïd, à une distance de 100 mètres de ces lieux.

ARRÊTÉ.

Interdiction de la chasse des Gazelles à Ismaïlieh.

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTE :

1.—La chasse des gazelles, soit par les armes, soit à courre, soit par les faucons ou par tout autre moyen, dans la zone située entre Tel el Arouk et Tel el Fedda dans les environs d'Ismaïlieh, est interdite sans une autorisation spéciale du Gouvernorat.

2.—Toute contravention au présent arrêté sera punie des peines prévues à l'article 10 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912 précité.

3.—Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa promulgation aux Journaux Officiels.

Le 20 janvier 1913 (12 Safar 1331).

MOWAHED MAMMOUD.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la chasse dans le lac Menzaleh.

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTE :

1.—La chasse est interdite dans la partie du lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de ce Gouvernorat ;

2.—Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 29 août 1912.

MOHAMMED MAHMOUD.

celle de la clôture des chasses dans chaque localité, ainsi que les espèces de gibier qu'il sera défendu de chasser. Ils peuvent également interdire la chasse dans certaines localités ou l'assujettir à certaines conditions spéciales.

ART. 10.

Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie de 20 à 100 piastres d'amende. En cas de récidive, dans l'année, la peine pourra être de l'emprisonnement jusqu'à 7 jours ; néanmoins, en cas de chasse sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire, la plainte de la partie intéressée sera toujours nécessaire.

La confiscation de l'arme ou de l'engin de chasse sera prononcée par le juge dans le cas de récidive et dans le cas de l'article 6.

Le délinquant sera condamné en ce cas à les représenter ou à en payer la valeur qui sera fixée par le juge, sans que cette valeur puisse être inférieure à 100 P.E.

ART. 11.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa promulgation au Journal Officiel.

Le 4 mai 1913 (17 Gamâd el Âwel 1330).

M. SAÏD.

(c) Au filet dans les champs d'autrui non dépouillés de leurs fruits ;

(d) Des pigeons ou autres oiseaux domestiques ou tout gibier appartenant à autrui.

ART. 5.

Le permis ne sera pas délivré :

1° Aux individus qui n'auraient pas dix-huit ans accomplis ;

2° Aux individus condamnés à la perte des droits civiques ;

3° A ceux condamnés pour vagabondage, vol, escroquerie ou abus de confiance, rébellion ou violence envers les agents de l'autorité publique ;

4° A tout condamné placé sous la surveillance de la police.

ART. 6.

Le permis sera retiré à tous ceux qui, l'ayant obtenu, auraient subi une des condamnations prévues à l'article précédent.

ART. 7.

La faculté de refuser le permis de chasse aux condamnés dont il est question aux numéros 3 et 4 de l'article 5 cessera cinq ans après l'expiration de la peine.

ART. 8.

Dans les Moudiries, la délivrance des permis de chasse aux habitants des bandes et villages est laissée à l'entière discrétion des Moudirs qui peuvent l'accorder ou la refuser selon qu'ils le jugeront convenable.

ART. 9.

Les Gouverneurs et les Moudirs auront le droit de déterminer par des arrêtés spéciaux, l'époque de l'ouverture et

RÈGLEMENT SUR LA CHASSE.

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 14 juin 1900, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Nul ne pourra chasser sans un permis délivré par le Gouverneur ou le Moudir du lieu de sa résidence contre paiement de P.T. 100.

Ce permis sera valable sur tout le territoire égyptien pour la durée d'une année qui commencera à partir du 1^{er} juin de chaque année. Il est personnel et ne peut être cédé à une autre personne.

ART. 2.

Ce permis devra être exhibé à toute réquisition des agents de l'autorité.

ART. 3.

Le permis de chasse donne à celui qui l'aura obtenu le droit de chasser pendant le jour du lever au coucher du soleil, au tir et au filet.

ART. 4.

Il est défendu de chasser :

(a) Sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire ou de ses préposés ;

(b) Dans les limites d'une ville, d'un village, d'un kafe, d'une ezbeh, et en général à moins de 250 mètres de distance d'une habitation quelconque ;

ART. 8.

Nos Ministres de la Justice et des Travaux Publics sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente loi, qui entrera en vigueur une semaine après sa publication au "Journal Officiel."

Fait au palais de Ras el Tin, le 15 mai 1912.

ABBAS HILMI.

Par le Khédivé :

Le Président du Conseil des Ministres,

M. SAÏD.

Le Ministre de la Justice,

H. RÛCHDI.

Le Ministre des Travaux Publics,

ISMAIL SIARRY.

ANNEXE.

Alouette	(Qunbora).
Bergeronnette	(Abou-Fassala).
Courlis de terre	(Karaouan).
Becs-figures	{ Fauvette (Asfour Moughannui).
	{ Traquet ou cul blanc (Asfour Saqsicola).
	{ Gobe-mouches (Asfour Akel el Zoubah).
	{ Pipit (Asfour Bibit).
Guépier	(Ouaronar).
Héron-aigrette ou garde-bœuf	(Abou-Qerdan).
Huppe	(Houdhoud).
Pluvier à collier	(Ziqzaq Moutaouaq).
Pluvier armé	(Ziqzaq Baladi).
Vanneau dix-huit	(Ziqzaq Chami).

ART. 3.

Seront exemptes de la prohibition prévue à l'article 1^{er} la capture et la détention des oiseaux en conformité des permis accordés par le Ministre des Travaux Publics et autorisant les porteurs à collectionner des oiseaux dans un but scientifique.

ART. 4.

Toute contravention aux dispositions de la présente loi sera punie d'une amende ne dépassant pas L.E. 1.

En cas d'une seconde contravention dans une année à partir de la date où la première condamnation est devenue définitive, la peine sera celle d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine et d'une amende ne dépassant pas L.E. 1 ou de l'une de ces deux peines seulement.

ART. 5.

Tout oiseau, produit ou objet d'une contravention aux dispositions de la présente loi, sera saisi et confisqué.

Seront également saisis et confisqués les filets, engins, pièges et armes à feu ayant servi à commettre une contravention aux dispositions de la présente loi.

ART. 6.

Quand une poursuite est intentée à la fois contre des étrangers et des indigènes pour une même contravention, la Juridiction Mixte sera compétente à l'égard de tous les inculpés.

ART. 7.

Sont abrogées les dispositions de l'Arrêté du Ministre de l'Intérieur relatif à la chasse, en date du 23 juin 1903, qui sont contraires à la présente loi.

LOI N° 9 DE 1912.

LOI POUR LA PROTECTION DES OISEAUX UTILES A L'AGRICULTURE.

NOUS, KHÉDIVE D'ÉGYPTE,

Sur la proposition de Notre Ministre des Travaux Publics
et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres ;

Le Conseil Législatif entendu ;

Vu les délibérations de la Cour d'Appel Mixte en date
des 2 avril et 15 mai 1912, prises en conformité du Décret
du 31 janvier 1889 ;

DÉCRÉTONS :

ARTICLE PREMIER.

Sont prohibés :

1° La chasse, la capture ou la destruction de tout oiseau
mentionné dans l'annexe à la présente loi ;

2° Le transport, le colportage, la détention, la mise en
vente, la vente ou l'achat des dits oiseaux, qu'ils soient
vivants ou morts ;

3° La chasse des oiseaux au moyen de gluaux.

ART. 2.

Le Ministre des Travaux Publics peut ajouter à l'annexe
à la présente loi tout autre oiseau reconnu utile à l'agri-
culture.

1.N. 2612-1012-000 ex.

GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

LOI N^o 9 DE 1912

POUR LA

PROTECTION DES OISEAUX UTILES A L'AGRICULTURE

Règlement et Arrêts y relatifs,



Réimprimé pour le Ministère de l'Intérieur.

LE CAIRE.

IMPRIMERIE NATIONALE.

1913.

6

Bibliotheca Alexandrina



0556901